الأمم المتحدة
التجارة والتنمية
UNCTAD

بيان صحفي

حظر

يُحظر الاستشهاد بمحتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم
7 يوليو 2026، الساعة 8:30 بتوقيت غرينتش
(4:30 في نيويورك، 10:30 في جنيف)

UNCTAD/PRESS/PR/2026/006
Original: English

أفريقيا تجتذب الاستثمارات في الصناعات الاستراتيجية — والتحدي يكمن في تحويلها إلى تنمية صناعية أشمل

أبرز النقاط

- **استقطبت أفريقيا نحو 70 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2025، وهو ثالث أعلى مستوى يُسجل منذ عام 1990.**
- **على الرغم من التراجع عن المستوى الاستثنائي المسجَّل في عام 2024، ظلت التدفقات تفوق بنحو الثلث متوسط المدة مقارنة بالمتوسط طويل الاجل للقارة.**
- **تراجعت قيم مشاريع الاستثمار الجديدة بما يقارب الثلث، غير أن عدد المشاريع المُعلَنة ارتفع، مما يُشير إلى انخراط أوسع من خلال مشاريع أصغر حجماً.**
- **بات المستثمرون من دول الخليج وسائر الاقتصادات الآسيوية مصادر مهمة للاستثمارات الجديدة، لا سيما في قطاعات الطاقة والخدمات اللوجستية والعقارات والبنية التحتية.**
- **استقبلت أقل البلدان نمواً في أفريقيا نحو 33 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتمركزت التدفقات في عدد محدود من الاقتصادات المرتبطة بالموارد الطبيعية والطاقة والبنية التحتية ومشاريع تصنيعية مختارة.**
- **تواصل قطاعات الطاقة والبنية التحتية والمعادن الحيوية جذب الاستثمارات، إلا أن المنافع لا تزال مركّزة في عدد محدود من البلدان والقطاعات.**

الاتصالات والعلاقات الخارجية في الأونكتاد
74 18 691 76 41+ (واتساب)| marcelo.risi@un.org
unctadpress@un.org | http://unctad.org/press
انضم إلينا! سجل هنا

جنيف، 7 يوليو 2026 - استقطبت أفريقيا استثمارات أجنبية مباشرة (FDI) أقل في عام 2025 مقارنةً بالعام السابق، إلا أن الصورة الأعمق تكشف أن المستثمرين يواصلون تموضعهم في قطاعات باتت تكتسب أهمية متنامية للاقتصاد العالمي.

وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي 2026 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أفريقيا نحو 70 مليار دولار في عام 2025. وهذا أقل من المستوى الاستثنائي البالغ 94 مليار دولار المسجَّل في عام 2024، حين ضخّم عدد محدود من الصفقات الكبرى الإجمالي الإقليمي. ومع ذلك، جاء عام 2025 ثالث أعلى مستوى للاستثمار في أفريقيا منذ عام 1990، وظلّ أعلى بنحو الثلث مقارنة بالمتوسط طويل الأجل للقارة.

حافظت مصر على مكانتها بوصفها أكبر مستقبِل للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا، إذ بلغت تدفقاتها نحو 15 مليار دولار، مما أسهم في إبقاء شمال أفريقيا في صدارة المناطق الفرعية المستقبِلة للاستثمارات رغم التراجع الحاد عن المستوى الاستثنائي لعام 2024.

في وقت تتصاعد فيه المنافسة على الاستثمار لتتمحور بشكل متزايد حول الطاقة والبنية التحتية والتكنولوجيا والموارد الحيوية، تواصل أفريقيا استقطاب اهتمام المستثمرين، بمن فيهم المستثمرون من دول الخليج وسائر الاقتصادات الآسيوية. والسؤال المحوري هو هل يمكن تحويل هذا الاهتمام إلى مكاسب اقتصادية أوسع نطاقاً .

المستثمرون يتجاوزون الأرقام الإجمالية

لا تُفصح الأرقام الإجمالية للتدفقات إلا عن جزء من الصورة.

فبينما تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن المستوى الاستثنائي المرتفع في عام 2024، انخفضت قيم مشاريع الاستثمار الجديدة بما يقارب الثلث. غير أن عدد المشاريع ارتفع، مما يُشير إلى انخراط أوسع من خلال مشاريع أصغر حجماً. ويُوحي ذلك باستمرار تخصيص الشركات رأس مالها لمشاريع مستقبلية، رغم التوترات الجيوسياسية وغموض السياسات التجارية وبيئة الاستثمار العالمية الأكثر انتقائية.

ويكتسب هذا التباين أهمية بالغة، إذ يمكن للصفقات الكبرى أن تُحدث تقلبات حادة في أرقام الاستثمارات الأجنبية المباشرة السنوية. وكثيراً ما تُقدّم مشاريع الاستثمار الجديدة دلالةً أوضح على القطاعات التي يرى فيها المستثمرون فرصاً طويلة الأمد.

الطاقة والمعادن والبنية التحتية تظل عوامل جذب رئيسية

شكّلت أقل البلدان نمواً في أفريقيا جزءاً مهماً من المشهد الاستثماري للقارة، إذ استقبلت نحو 33 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن التدفقات ظلت مركّزة في عدد محدود من الاقتصادات المرتبطة بالموارد الطبيعية والطاقة والبنية التحتية ومشاريع تصنيعية مختارة.

يتركّز معظم هذا الاهتمام في القطاعات التي تتصاعد أهميتها في الاقتصاد العالمي.

ويعكس ذلك ثلاثة محركات متداخلة: الطلب على بنية تحتية للطاقة، والاهتمام بالمعادن الحيوية اللازمة للبطاريات والتصنيع المتقدم، والبحث عن مواقع صناعية ولوجستية جديدة في ظل إعادة تشكيل سلاسل الإمداد.

تتمتع أجزاء من أفريقيا بموقع جيد يُهيّئها للاستفادة من هذه الاتجاهات. فالقارة تحتضن احتياطيات ضخمة من المعادن الأساسية لتقنيات الطاقة المتجددة وتصنيع البطاريات والإنتاج الصناعي المتقدم. وتكتسب النحاس والكوبالت والليثيوم والمنغنيز والغرافيت ومعادن الأرض النادرة أهمية متزايدة للمستثمرين العالميين الساعين إلى تأمين سلاسل إمداد مستقبلية.

واصلت دول كمصر والمغرب وجنوب أفريقيا استقطاب الاستثمارات المرتبطة بالتنمية الصناعية وإنتاج الهيدروجين والخدمات اللوجستية والطاقة المتجددة. وتشهد ناميبيا وسائر الاقتصادات الغنية بالموارد اهتماماً متصاعداً مع ارتفاع الطلب على المعادن اللازمة للبطاريات وأنظمة الطاقة المتجددة والتصنيع المتقدم.

تُضع هذه الاتجاهات أجزاءً من أفريقيا ضمن أسرع قطاعات الاستثمار العالمي نمواً.

غير أن المنافع لا تزال توزّع بصورة غير متكافئة؛ إذ تتمركز الاستثمارات في عدد محدود نسبياً من الدول والقطاعات، مما يُقيّد مشاركة كثير من الاقتصادات في الأنشطة الجاذبة لأكبر قدر من رأس المال.

تتنامى الفرصة. وكذلك تتنامى المنافسة.

بالنسبة لكثير من الاقتصادات الأفريقية، يُمثّل استقطاب الاستثمارات في مشاريع الطاقة أو الموارد مجرد نقطة انطلاق.

يكمن الهدف الأكبر في انتزاع حصة أوفر من القيمة المتولّدة حول هذه الاستثمارات عبر التصنيع والخدمات وسلاسل الإمداد الإقليمية الأكثر متانة. وتحقيق ذلك يستلزم بنية تحتية وكوادر مؤهلة وقدرات صناعية وسياسات تُعين على ربط مشاريع الاستثمار بالنسيج الاقتصادي الأوسع.

وتشمل الأولويات السياساتية: تحسين إعداد المشاريع، وآليات تقاسم المخاطر، وبنية تحتية موثوقة للطاقة والنقل، وتنمية قاعدة الموردين، والتصنيع المحلي حيثما أثبت جدواه التجارية، وممرات إقليمية تربط الأسواق الأصغر بمنظومات الإنتاج الأكبر. وفي غياب هذه الروابط، قد تُضخّم الاستثمارات في المعادن أو الطاقة الأرقام الإجمالية للتدفقات دون أن تُفرز قيمة مضافة كافية للاقتصادات المحلية.

يعني ذلك أن نجاح المرحلة التنموية المقبلة لأفريقيا لن يتوقف فحسب على حجم الاستثمارات الوافدة، بل أيضاً على مدى قدرة الدول على تحويلها إلى فرص عمل ونقل للتكنولوجيا وتطوير صناعي وتنويع اقتصادي.

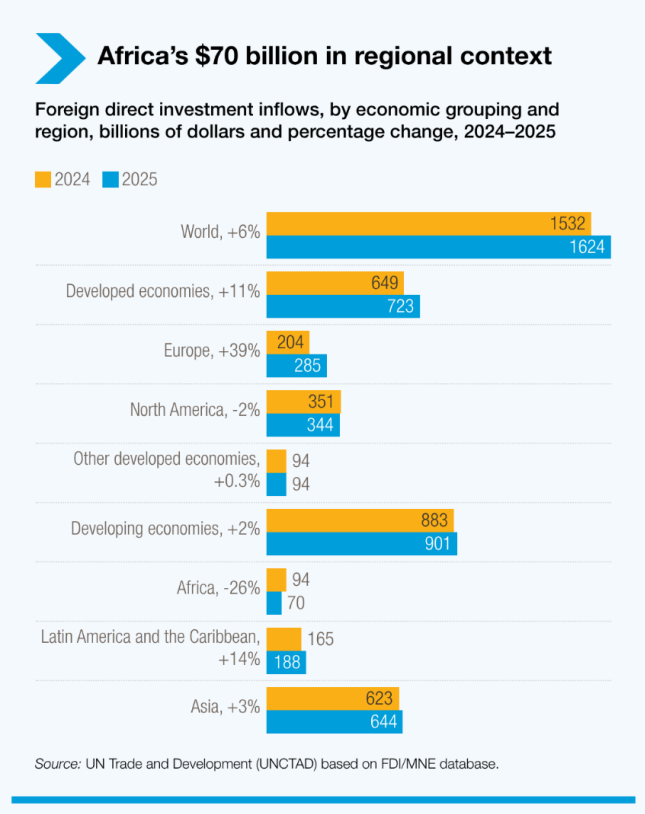

المزيد من تقرير الاستثمار العالمي 2026

- ارتفعت الاستثمارات **العالمية** بنسبة 6% لتبلغ 1.6 تريليون دولار، غير أن مكاسب التنمية لا تزال متفاوتة
- تتصدّر **آسيا** النامية قائمة الاستثمارات بين الأقاليم النامية في ظل تحولات ملموسة في الأنماط داخل المنطقة
- رؤوس أموال أكبر ومشاريع أقل: مفارقة الاستثمار في **أمريكا اللاتينية**

عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)

أونكتاد هو الهيئة الأممية الرائدة المعنية بالتجارة والتنمية. تأسّس عام 1964، ويدعم 195 دولة عضواً من خلال التحليل المتخصص والمساعدة التقنية، ويضطلع بدور منصة للحوار الحكومي الدولي.

يُعين أونكتاد الدول النامية على توظيف التجارة والتمويل والاستثمار والاقتصاد الرقمي في خدمة التنمية الشاملة والمستدامة.